والحشيش وهو الكلاء اليابس وكذا سائر ما ينبت في الارض ما دام
هذا المذكور قائما على الارض لم ينفصل عنها فانه يطهر بالجفاف مطلقا
سواء جف بالشمس او بدونها اذا ذهب اثر النجاسة ذكره الذندوستي
وغيره لان ما اتصل بالارض تبعها حكما في ذلك وذكر عن ابي بكر محمد بن الفضل
انه قال الخمار اذا بال في المثيلة اي المكان النابت فيه الشيل ووقع عليها على المثيلة
الطل اي الندي ثلث مرات ووقع عليها النعم فمضغتها ثلث مرات فقد طهر
الشيل الذي فيها وهذا يخالف ما قدمنا من الاطلاق حيث شرط فيه وقوع الندي
ثم الجفاف ثلث مرات والمفتى هو على الاول وعليه الفتوى وكذا الحجر والاجر
اذا كان مفروشا اي مثبتا في الارض يطهر بالجفاف وذهاب الاثر لما قدمنا
بالارض اما اذا كانت الحجر او الاجر موضوعة على الارض وضعا بحيث تنقل
وتحول من مكان الى مكان فحينئذ لا بد في طهارتها من الغسل ولا تطهر
بالجفاف لعدم تبعيتها للارض وكذا التبنة اذا كانت مفروشة وتنجست
جازت الصلوة عليها بعد الجفاف وذهاب الاثر كالارض وذكر في موضع
آخر من فتاوى قاضي خان بعد ذكر هذه المسائل باسطر ان كانت الحجر التي تنقل
وتحول تنجست النجاسة كالرجيع تطهر بالجفاف وذهاب الاثر كالارض وان كانت
الحجر ما تنجست النجاسة كالرخامة لا تطهر الا بالغسل ثلثا والتجفيف
كل مرة اما بالمسح او بالمكث ليالي ان ينقطع التقاطر الماء والتراب اذا خلطا او
كان احدهما نجسا فالطين الحاصل منهما نجس لان اختلاط النجس بالطاهر
ينجسه هذا هو الصحيح وقيل العبرة للماء وقيل للتراب وقيل للغالب وقيل العبرة
للطاهر فانهما كان طاهرا فالطين طاهر ونسب الى محمد وبعض فتوى به
وفيه نظر ذكر في الشرح والطين النجس اذا جعل منه الكوز او القدر او غيرها

فطبع يكون طاهرا لزوال النجاسة بالنار وهذا اظهر بكن اثر النجاسة ظاهرا فيه
بعد الطبخ ولو احترقت العذرة والروث فصار كالرماد او مات
الحمار في الحمامة وكذا ان وقع فيها ميتة او نتنا وكذا الكلب والخنزير لو وقع فيها
فصار ملحا او وقع فيها الروث ونحوه في البئر فصار حمأة زالت نجاسة
وطهر عند محمد خلافا لابي يوسف حتى لو اكل المسيل او صلى على ذلك الرماد
جازت فان عند الحرقي لا يطهر العين النجسة بل يبقى الرماد نجسا والفتوى
على قول محمد لتبدل تلك العين بالكلية وصيرورتها حقيقة اخرى كالخمر اذا صار
خلا ولكن قال المصنف لو وقع ذلك الرماد في الماء الكثير انه يتنجس وهو ليس
بصحيح الا على قول ابي يوسف صرح به في التجنيس وكذا الاجر المفصل عن الارض
اذا تنجس يطهر بالغسل ثلثا والجفاف كل مرة لكن انما يطهر ظاهره لا باطنه
حتى لو وقعت قطرة منه بعد ذلك في الماء تنجس ذلك الماء كذا ذكره في المحيط
لانه تشرب النجاسة الى باطنه فاذا زالت عن ظاهره بالغسل بقي ما في باطنه
وعلى هذا الوحملة المصلي لا تجوز صلوته لكونه حاملا للنجاسة حمارا في الماء
فخرج منه رشاش فاصاب من ذلك الرشاش ثوب انسان لا يمنع ذلك جواز
الصلوة حتى يستيقن انه اي ذلك الرشاش بول وكذا ان رميت العذرة في الماء
فخرج منها رشاش فاصاب ثوبا ان ظهر فيا اثرها تنجس والا فلا وهذا
هو المختار وبه اخذ الفقيه ابو الليث سواء كان الماء جاريا او لا وكذا في فتوى
قاضي خان فرق بين الجاري وغيره وفي بول الحمار فقال اذا مال في ماء راكد فتناثر
الرشاش اكثر من درهم انه يفسد الثوب ويمنع جواز الصلوة به وذكر عن محمد
بن الفضل عكس اختيار الشفيعي في الجاري والوالد وهو انه اذا كان في رجل
الفرس نجاسة نحو المشرقين اي الروث فمشى في الماء فخرج منه رشاش فاصاب